

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 25 مارس 2017 (السنة الرابعة والعشرون - العدد 6295)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 «مئوية الإمارات 2071»، والاستعداد للمستقبل

الإمارات اليوم

03 مدارس المستقبل الذكية

تقارير وتحليلات

04 قراءة في نتائج الاجتماع الأخير للتحالف الدولي ضد «داعش» بواشنطن

05 فورين بوليسي: خلاف تركي - أمريكي حول كيفية تحرير «الرقعة» السورية

06 ماذا وراء الهجوم الإرهابي الأخير في لندن؟

شؤون اقتصادية

07 شركات تأمين في أمريكا تقيم دعاوى قضائية ضد السعودية بشأن هجمات سبتمبر

من إصدارات المركز

08 إشكالية الهوية والتعدد اللغوي بالمغرب العربي



«مئوية الإمارات 2071»، والاستعداد للمستقبل

«مئوية الإمارات 2071»، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، يوم الأربعاء الماضي، خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس الوزراء، تشير بوضوح إلى اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالمستقبل، والاستعداد الجيد له، كي تعزز مكانتها على خارطة الدول المتقدمة، فهذه المئوية مستمدة من المحاضرة التاريخية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، في ختام فعاليات «مجلس محمد بن زايد لأجيال المستقبل»، والتي تضمنت الخطوط العريضة لبناء إمارات المستقبل وتجهيز دولة الإمارات للأجيال القادمة.

«مئوية الإمارات 2071» تشكل رؤية طموحة للمستقبل، والاستعداد الجيد له، ليس لأنها تسعى إلى الاستثمار بالدرجة الأولى في شباب الإمارات، وتسليحهم بالعلم والمعرفة العصرية الحديثة التي تمكنهم من الانخراط في مواقع العمل الوطني المختلفة، وتحمل مسؤولية القيادة في المستقبل، وإنما لأنها تتضمن العديد من الأهداف والرؤى، كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم وأكثرها تقدماً، بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في عام 2071 أيضاً. ولعل ما يزيد من أهمية «مئوية الإمارات 2071» أنها تشكل برنامج عمل حكومياً شاملاً وموسعاً يتضمن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وتعزيز التماسك المجتمعي، وهذا هو سرّ تميّز التجربة الإماراتية التي تتسم بالشمولية والاستدامة، ففي الوقت الذي تستهدف فيه هذه المئوية تعزيز مسيرة التقدم والنهضة التي تشهدها الإمارات، فإنها تحرص في الوقت ذاته على التمسك بمنظومة القيم الأخلاقية والمجتمعية التي تعبر عن خصوصية الإمارات الثقافية والحضارية والدينية، ذلك كله ضمن محصلة تنمية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071.

لقد قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بهذه المناسبة: «لدينا خطط حتى عام 2021، ومع مئوية الإمارات ستكون لدينا رؤية للأجيال تمتد لخمس عقود وتشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى»، وهذا إنما يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنطلق نحو المستقبل، وفقاً لخطط واستراتيجيات مدروسة، محددة المعالم والأهداف، وهذا هو سرّ تفوقها، حيث حددت «مئوية الإمارات 2071» ما تستهدف تحقيقه في أربعة محاور رئيسية، الأول يركز على تطوير حكومة مرنة بقيادة واعية ذات رؤية واضحة تسعى إلى إسعاد شعبها، وتُقدّم رسائل إيجابية للعالم، والمحور الثاني يتمثل في الاستثمار في التعليم، بحيث يركّز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة ويرسخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ويخرّج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة، والمحور الثالث الذي يستهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة ينافس أفضل اقتصاديات العالم، أما المحور الرابع، فيتعلق بترسيخ قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع.

رؤية «مئوية الإمارات 2071» التي تقوم على العمل لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل في دولة الإمارات، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والقيم الأخلاقية والإيجابية، وذلك لضمان الاستمرارية وتأمين مستقبل سعيد وحياء أفضل للأجيال القادمة، ورفع مكانة الدولة لمنافسة أفضل دول العالم، تجسد بوضوح ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في ختام فعاليات «مجلس محمد بن زايد لأجيال المستقبل»، حينما أشار إلى: «أنا نريد من أبنائنا وطلابنا أن يتعلموا أفضل التقنيات في العالم، فليس أمامنا خيار إلا الاعتماد على النوعية، وسلاحنا الحقيقي هو العلم، ونريد أن ننافس بكم دول العالم، فطموحنا أن ننافس دول العالم المتقدمة التي حققت نجاحات في التنمية البشرية والتعليم والاقتصاد»، وخاصة أن هذه المئوية تتضمن من الأدوات والممكنات ما يسهم في بناء الإنسان الإماراتي وتأهيله بشكل سليم، حتى يكون بالفعل ركيزة التنمية، ورهان الدولة المضمون نحو تحقيق ريادتها وتفوقها في المستقبل.

مدارس المستقبل الذكية

كشفت وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً عن أكبر وأضخم مشروع للارتقاء بالبنية التحتية الإلكترونية للمدارس الحكومية، والمقرر الانتهاء منه في إبريل المقبل، لتهيئة المدارس للنقلة النوعية التي تشهدها جوانب العملية التعليمية كافة، وأشارت الوزارة إلى أنها تعكف على تنفيذ مشروع لتطوير البيئة التعليمية في 40 مدرسة حكومية، وسيتم الانتهاء منه نهاية الصيف المقبل، وقبل بداية العام الدراسي الجديد. جاء ذلك خلال منتدى التعليم العالمي العاشر والمعرض العالمي لمستلزمات وحلول التعليم المصاحب له، الذي أقيم في وقت سابق من شهر مارس الجاري، تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في المركز التجاري العالمي بدبي.

مدارس المستقبل الذكية التي تعكف وزارة التربية والتعليم على إمدادها بأدوات التكنولوجيا المتقدمة كافة، ستسهم في جعل التعليم من أفضل النظم التعليمية وفقاً لمعايير الجودة العالمية، حيث أكد معالي حسين الحمادي وزير التربية والتعليم، على هامش المنتدى، أن اختيار تلك المدارس جاء بعد دراسة متأنية، استمرت نحو ثلاثة أشهر، وفق معايير ومتطلبات محددة منها العمر الافتراضي للمدرسة، ومدى حاجتها إلى التطوير، ومن ثم الارتقاء بها من الجوانب كافة، لتشمل المبنى المدرسي والبنية التحتية كاملة، وتجهيزها بأحدث الأجهزة التعليمية والمختبرات، لافتاً معاليه إلى أن الوزارة إلى جانب المشروعات السابقة تعمل أيضاً على تطوير معايير ومواصفات الأمن والسلامة في المدارس الحكومية، وتحديث شبكتها بالكامل، من خلال شبكة تمديدات كهربائية ونقاط توزيع حديثة، مؤكداً معاليه أن هذا المشروع يتم تنفيذه على مراحل عدة ليشمل مدارس الدولة كافة. كما قالت معالي جميلة المهيري وزير دولة لشؤون التعليم العام، إن أكبر التحديات الماثلة حالياً أمام القائد في الساحة التعليمية، هي ضرورة إحداث تطوير في أداء وفكر المعلم من حيث تغليب الفكر الإبداعي والمنهجي واستخدام أساليب التعلم الخلاقة، وأضافت معاليها إن الإعجاز الذي صنعه الإمارات عبر النهضة التنموية التي حققتها في زمن قياسي ورؤيتها البعيدة المدى واستشراف قيادتها الرشيدة للمستقبل، هو ما حدا بنا إلى بلورة رؤية تعليمية جديدة تحمل في ثناياها طرحاً عصريةً للتعليم الذي نرجوه لأبنائنا وبناتنا، لمواكبة عصر التقنية والمعرفة، وصولاً إلى تأسيس نظام تعليمي مستدام داعم للدولة في نهجها التنموي للحاق بركب التقدم.

لقد بات عصر التعليم التقليدي- الذي ينصب على توجيه كمية ضخمة من المعلومات والمعارف إلى الطلاب من دون تنمية فعلية لمداركهم- لغة قديمة لا تتناسب مع التطور التكنولوجي الهائل الذي نشهده يوماً تلو الآخر وتتنافى كذلك مع الرؤية التنموية الطموحة التي تبناها دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتقد الخبراء والتربويون أنه في القريب العاجل ستندثر تلك الطرق التقليدية في التعليم وسيعرف التعليم على مستوى العالم كله طرقةً أخرى للتعليم القائم على التكنولوجيا والابتكار والإبداع؛ ما يوفر الجهد والوقت ويعزز قيمة المخرجات التعليمية ويخلق أجيالاً تتحلى بروح المسؤولية والابتكار مزودة بالمهارات المطلوبة في الألفية الثالثة، ما يؤهلهم لأن يصبحوا قادة في مختلف المجالات ويتيح لهم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية بما يحقق طموح قيادتنا الرشيدة في إعلاء شأن الدولة والوصول بالتعليم فيها إلى مصاف الدول المتقدمة عالمياً.

تسخر دولة الإمارات أضخم الاستثمارات والميزانيات لقطاع التعليم إيماناً من القيادة الرشيدة للدولة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بأن التعليم الذكي سيسهم في تغيير مسار العملية التعليمية، ويُعد تحولاً جذرياً في المفاهيم التقليدية ونظم التعليم في الإمارات، وقد بات التعليم الذكي ضرورة ملحة في سبيل تحقيق رؤية الإمارات (2021) الهادفة إلى توفير نظام تعليمي رفيع المستوى وتحسين مخرجات العملية التعليمية وربط الطالب بمجتمع المعرفة، وتمكينه من لغة العصر وتحديات التكنولوجيا الحديثة، بما يتوافق مع تطلعات الدولة التنموية.

قراءة في نتائج الاجتماع الأخير للتحالف الدولي ضد «داعش» بواشنطن

الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول التحالف الدولي ضد «داعش» بواشنطن ينطوي على أهمية كبيرة، ليس لأنه أول اجتماع يعقد في الولايات المتحدة، في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب فقط، وإنما لأنه أقر مجموعة من الإجراءات والتوصيات المهمة التي من شأنها القضاء على تنظيم «داعش».



اجتمع وزراء خارجية 68 دولة في واشنطن يوم الأربعاء الماضي (22 مارس 2017)، للاتفاق على الخطوات المقبلة في سبيل هزيمة تنظيم «داعش»، وخاصة بعد التقدم اللافت للنظر الذي حققته القوات العراقية في تحرير مدينة الموصل من سيطرة التنظيم خلال الأسابيع الماضية، حيث تمكنت هذه القوات من انتزاع عدد من المدن العراقية من التنظيم، وتواصل عملياتها بدعم واضح من الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات عسكرية ولوجستية للقوات العراقية، لمواصلة تقدمها وطرده التنظيم من مختلف أنحاء الموصل. وهذا ما أشار إليه بوضوح رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بعد لقائه بالرئيس ترامب في واشنطن الأسبوع الماضي، حيث قال: «إنه حصل على تأكيدات بمزيد من الدعم الأمريكي في الحرب على داعش».

لقد جسدت كلمة وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، أمام هذا الاجتماع الاهتمام الذي توليه إدارة الرئيس دونالد ترامب لمواجهة تنظيم «داعش»، حيث أشار إلى أن «هزيمة داعش تعد الهدف الأول لأمريكا في الشرق الأوسط»، وكشف عن نية الولايات المتحدة إقامة مناطق استقرار مؤقتة من خلال وقف إطلاق النار للسماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم، لافتاً النظر في الوقت ذاته إلى أن مقتل زعيم «داعش» المدعو أبو بكر البغدادي، هو مسألة وقت بعدما قتل تقريباً معظم معاونيه. الأمر المهم الآخر الذي تضمنته كلمة وزير الخارجية الأمريكية هو إشادته بالدور المتميز الذي تقوم به كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في مواجهة تنظيم «داعش» والتصدي للأفكار المتطرفة بوجه عام. أما رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، فطالب خلال مشاركته في هذا الاجتماع بتسريع المساعدة الأمريكية. واعتبر أن «إمبراطورية داعش تنقل في العراق»، مؤكداً أن «الحرب الشرسة تكلف العراق المزيد من الأموال». وبرغم الخلافات البينية التي ظهرت خلال اجتماع وزراء

خارجية دول التحالف الدولي بشأن مشاركة وحدات حماية الشعب (الكرديّة) في الحرب ضد «داعش» في الرقة السورية- حيث تعتبرها أنقرة جماعة إرهابية، بينما ترحب واشنطن ودول أخرى في التحالف بدورها في الحرب ضد التنظيم، إلا أن التوصيات والنتائج التي تمخضت عن هذا الاجتماع ستعزز من جهود مواجهة التنظيم والقضاء عليه، ليس في العراق وسوريا فقط، وإنما في المناطق الأخرى التي يوجد فيها، حيث تم الاتفاق على تسريع جهود هزيمة «داعش»، إضافة إلى سبل تقليص تجنيد عناصر «داعش» عبر الإنترنت، وتحسين التوعية لسكان الدول التي تشهد حروباً أهلية، مثل سوريا وعرقلة تدفق التمويل للشبكة الإرهابية.

الاجتماع الأخير لدول التحالف الدولي، وحسبما أشار البيان الختامي الصادر عنه، تبنى مقاربة متكاملة وشاملة ومتعددة الأبعاد لهزيمة تنظيم داعش وشبكاته العالمية، حيث أكد أن تبادل المعلومات من قبل الشركاء في التحالف، والمشاركة الدبلوماسية، والضربات العسكرية وضعت ضغوطاً على موارد داعش المالية. والملاحظ في هذا السياق أن هذا البيان يتوافق إلى حد بعيد مع خطة العمل التي كشفت عنها إدارة الرئيس ترامب في وقت سابق من شهر مارس الجاري لهزيمة تنظيم «داعش»، وتتناول أنشطته في مختلف أنحاء العالم، وليس في العراق وسوريا فحسب، كما تتضمن العديد من الإجراءات السياسية والدبلوماسية والعسكرية لتفعيل الحرب ضد التنظيم، من بينها دعوة دول وجهات دولية أخرى للمشاركة في التحالف الدولي ضد «داعش».

فورين بوليسي: خلاف تركي - أمريكي حول كيفية تحرير «الرقعة» السورية

سلطت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية الضوء في تقرير لها على أبعاد الخلاف الأمريكي- التركي بشأن كيفية التصدي لتنظيم «داعش» في الرقعة السورية، وتأثير ذلك في علاقاتها الثنائية في المستقبل.

تركيا المنافس باستبعاد الأكراد تماماً، والسماح للقوات التركية وقوة عربية سورية-تدعمها أنقرة- باستعادة معازل داعش بمساعدة الولايات المتحدة. وبرغم كون إدارة ترامب ما زالت تقارن بين خياراتها، إلا أن الجيش الأمريكي يُصعد الهجوم، ويضع خططاً لنشر ما يصل إلى 1000 جندي أمريكي



أشارت المجلة إلى أن الولايات المتحدة ما زالت تتصادم مع تركيا في الرقعة السورية، حيث يحذّر المسؤولون الأتراك من أن اعتماد واشنطن على القوات الكردية لتحرير عاصمة تنظيم «داعش» -بحكم الواقع- سيضر علاقة أنقرة بواشنطن. وتعتمد الخطة الأمريكية الحالية على

وحدات حماية الشعب؛ للمضي قدماً في الرقعة بشكل كبير، هذه الوحدات هي ميليشيا كردية سورية دعمتها واشنطن بضربات جوية وقدمت لها معدات عسكرية، إلا أن المسؤولين الأتراك اتهموا الجماعة بأنها مجرد اسم آخر لحزب العمال الكردستاني، وهو جماعة أدرجتها واشنطن وأنقرة كمنظمة إرهابية، بعد أن شنت حرب عصابات طويلة ضد تركيا. كما يقول مسؤولو تركيا إن حزب العمال الكردستاني استخدم الأراضي التي تحتلها وحدات حماية الشعب في سوريا-الأراضي المكتسبة جزئياً بدعم من الولايات المتحدة- لتدريب مقاتليها والتخطيط لهجمات ضد تركيا. حيث قال رئيس الوزراء التركي بينالي يلدريم لمجموعة من الصحفيين مؤخراً، «إذا أصرت الولايات المتحدة على تنفيذ هذه العملية مع المنظمات الإرهابية؛ فإن علاقاتنا سوف تتضرر، وهذا واضح لأنها ستثبت أنهم يُقدِّرون المنظمات الإرهابية أكثر منا». وتوضح المجلة بأن تركيا تستطيع أن تُسبب صدعاً كبيراً لاستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، بأن تقوم مثلاً بمنع وصولها إلى قواعدها الجوية في جنوب تركيا، والتي تطلق منها غارات جوية في سوريا والعراق، أو عن طريق تعميق علاقاتها مع روسيا.

وتشارك إدارة الرئيس دونالد ترامب حالياً في نقاش مكثف حول إذا ما كان يجب مواصلة دعم تقدم القوات الكردية في الرقعة، أو تحويل الدعم الأمريكي لتركيا وحلفائها. ويرى كبار القادة الأمريكيين أن الأكراد مقاتلون متفوقون، والخيار الوحيد القادر على إطاحة داعش، كما يشككون في اقتراح

إضافي إلى سوريا؛ لدعم وحدات حماية الشعب وقوات التحالف-المعروفة بشكل جماعي باسم القوات الديمقراطية السورية (قوات الدفاع الذاتي)- والتي تقدمت ميلاً فقط من المدينة. تقديرات مسؤولي البنتاجون تشير أن الـ 27 ألف كردي في قوات الدفاع الذاتي-التي يبلغ قوامها 50 ألف جندي- هم أكثر المقاتلين فاعلية وخبرة. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع إريك باهون، «إن قوات الدفاع الذاتي هي القوة الشريكة الأكثر قدرة على التصرف بسرعة لعزل الرقعة». وأضاف أن غالبية قوات الدفاع الذاتي التي تقوم حالياً بعزل الرقعة من مقاتلين عرب سوريين، بينهم وحدة كبيرة تنطلق من المنطقة المحيطة بالمدينة. ومع ذلك، قال إنه ليس من الواضح أن الجماعة ستحرر معقل «داعش». وأكد: «في الوقت الذي تجري فيه هذه العزلة، سنواصل التخطيط للمراحل اللاحقة مع حلفائنا وشركائنا، بما في ذلك تركيا، ولم تُتخذ أي قرارات حول القوة التي ستُستخدم لتحرير الرقعة».

وبالنسبة إلى تركيا، فالأمر ليس مجرد مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية. المسؤولون الأتراك يزعمون أن الولايات المتحدة، بدعمها لوحدة حماية الشعب، تُضعف أمنها الداخلي مباشرة. ويناقش المسؤولون الأمريكيون هذه الادعاءات بشدة، ويؤكد الجيش الأمريكي أن القوة الكردية السورية لا تشكل تهديداً لتركيا. برغم ذلك، شارك مسؤولون حاليون وسابقون آخرون في نقاش طويل حول الدور التركي في سوريا، ومدى حكمة الاعتماد على وحدات حماية الشعب.

وحدات حماية الشعب؛ للمضي قدماً في الرقعة بشكل كبير، هذه الوحدات هي ميليشيا كردية سورية دعمتها واشنطن بضربات جوية وقدمت لها معدات عسكرية، إلا أن المسؤولين الأتراك اتهموا الجماعة بأنها مجرد اسم آخر لحزب العمال الكردستاني، وهو جماعة أدرجتها واشنطن وأنقرة كمنظمة إرهابية، بعد أن شنت حرب عصابات طويلة ضد تركيا. كما يقول مسؤولو تركيا إن حزب العمال الكردستاني استخدم الأراضي التي تحتلها وحدات حماية الشعب في سوريا-الأراضي المكتسبة جزئياً بدعم من الولايات المتحدة- لتدريب مقاتليها والتخطيط لهجمات ضد تركيا. حيث قال رئيس الوزراء التركي بينالي يلدريم لمجموعة من الصحفيين مؤخراً، «إذا أصرت الولايات المتحدة على تنفيذ هذه العملية مع المنظمات الإرهابية؛ فإن علاقاتنا سوف تتضرر، وهذا واضح لأنها ستثبت أنهم يُقدِّرون المنظمات الإرهابية أكثر منا». وتوضح المجلة بأن تركيا تستطيع أن تُسبب صدعاً كبيراً لاستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، بأن تقوم مثلاً بمنع وصولها إلى قواعدها الجوية في جنوب تركيا، والتي تطلق منها غارات جوية في سوريا والعراق، أو عن طريق تعميق علاقاتها مع روسيا.

وتشارك إدارة الرئيس دونالد ترامب حالياً في نقاش مكثف حول إذا ما كان يجب مواصلة دعم تقدم القوات الكردية في الرقعة، أو تحويل الدعم الأمريكي لتركيا وحلفائها. ويرى كبار القادة الأمريكيين أن الأكراد مقاتلون متفوقون، والخيار الوحيد القادر على إطاحة داعش، كما يشككون في اقتراح



ماذا وراء الهجوم الإرهابي الأخير في لندن؟

هيمن الهجوم الإرهابي الذي وقع قبالة البرلمان البريطاني يوم الأربعاء الماضي، وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة العشرات، على اهتمام الصحف البريطانية التي أفردت مساحات واسعة لتحليل هذا الحادث، وما ينطوي عليه من أبعاد ودلالات عديدة.



منفردين من دون شبكة دعم تدعمهم أو تمدهم بالسلاح أو تدريبهم على قيادة سيارات أو شاحنات لداهس المشاة والمارة، وهذه النوعية من الأحداث الإرهابية قد تكون نسق الهجمات في المستقبل. وأشار الكاتب إلى أنه في لندن كان رد الفعل سريعاً حيث يحظى البرلمان بتأمين مكثف، ولم يستمر الهجوم دقائق حتى تم إيقافه. ويرى أن ذلك التدخل السريع للجهات الأمنية ليس تطميناً يبقى طويلاً، فلو كان الهجوم في منطقة أقل تأميناً، لاختلف الأمر، فالإجراءات الأمنية في المناطق المأهولة التي تحتوي أهدافاً متوقعة عادة ما تكون مأمنة، ولكن الأماكن العامة مثل الجسور والطرق يصعب تأمينها. وخلص جونز إلى القول إنه مع تعرض تنظيم «داعش» للمزيد من الضغط في سوريا والعراق، فإنه يسعى لإثبات وجوده بشن هجمات على التجمعات المدنية.

بينما أشارت «صحيفة التايمز» في افتتاحيتها تحت عنوان «على جسر وستمينستر»، إلى أن قصر ويستمنستر، قلب الديمقراطية في بريطانيا تعرض لهجوم، ولكنه لم يكن هجوماً متطوراً، بل هجوم بأسلوب بدائي: سيارة وسكين، واعتبرت أنه منذ هجمات الجيش الجمهوري الأيرلندي ثم لاحقاً هجمات 7/7 لم تتعرض بريطانيا ولندن لهجمات خطيرة كهذه، مشيرة إلى أن التغلب على تنظيم «داعش» في معاقلة في الرقة في سوريا والموصل في العراق يجعلنا نتوقع أن يشن التنظيم والمتعاطفين معه مثل هذه الهجمات. وخلصت التايمز إلى أنه في لندن كما في غيرها من المدن التي تعرضت للإرهاب، ستستمر الحياة، ولكن سيزداد إحساس الناس بالقلق والحذر، ونظراً إلى ذلك يجب أن تكثف الحكومة جهودها لحمايتهم. يجب أن تعمل الأجهزة الأمنية والشرطة بلا هوادة لحماية المجتمع والمدنيين.

صحيفة الديلي تلجراف نشرت مقالاً لروبرت منديك كبير المراسلين بعنوان «اليوم الذي ضرب فيه الإرهاب قلب الديمقراطية البريطانية»، أشار فيه إلى أن الهجوم الإرهابي الذي كانت الشرطة والأجهزة الأمنية تخشى وقوعه وترجو ألا يحدث وقع بالفعل. رجل يتشح بالسواد قاد سيارته بسرعة 50 ميلاً في الساعة متعمداً أن يصدم المشاة وقائدي الدراجات، وأضاف أن الجثث تناثرت على إثر هجومه وتوفيت امرأة بعد أن صدمها بسيارته فسقطت تحت عجلات حافلة، وصدمة امرأة أخرى بالقرب من متجر يبيع البطاقات البريدية للسياح، فسقطت على الأرض تنزف الدماء على الرصيف بالقرب من بيج بن.

أما صحيفة «فايننشال تايمز» فسلطت الضوء على بعد آخر وراء هذا الحادث الإرهابي، وربطته بما يطلق عليه «الذئاب المنفردة»، حيث نشرت مقالاً لسام جونز المحرر الدفاعي والأمني بالصحيفة بعنوان «بعد نيس وبرلين ولندن، المهاجم المنفرد النمط المستقبلي للهجمات»، أشار فيه إلى أن الهجوم الإرهابي على لندن يأتي وفق نسق أصبح مألوفاً «فالمهاجم يستخدم سيارة ليحصد بها أرواح المارة وسكيناً لمهاجمة الشرطة، ويعيث فساداً في قلب المدن الأوروبية، ويتصدر بذلك عناوين الصحف ويضع الإرهاب في وسط الأحداث مجدداً». ولفتت الصحيفة إلى أنه في الوقت الذي لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم، فإن شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات التي يستخدمها ما يعرف تنظيم «داعش» كانت تغص بالاحتفال بالهجوم. ونوهت الصحيفة إلى أن هذا الحادث الإرهابي يوافق مرور عام على هجمات تنظيم «داعش» على العاصمة البلجيكية بروكسل، التي قتل فيها 32 شخصاً في ثلاث هجمات منسقة. وأضافت أن تنظيم «داعش» أبدى اهتمامه بالذكرى السنوية لهجماته. وفي الشهور التي تلت هجمات بروكسل والحملة الأمنية التي تلتها، دعا التنظيم مؤيديه وأنصاره إلى شن هجمات مماثلة. ويرى سام جونز أن هجوم لندن يعيد إلى الأذهان الهجمات التي أعلن التنظيم مسؤوليته عنها في كل من برلين في ديسمبر الماضي وفي نيس في يونيو الماضي، إنها هجمات لمهاجمين



شركات تأمين في أمريكا تقيم دعاوى قضائية ضد السعودية بشأن هجمات سبتمبر

السعودية ومنظمة خيرية تابعة للدولة بتقديم تمويل ودعم مادي آخر مما مكن تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن من تنفيذ الهجمات. وحظيت السعودية لفترة طويلة بحصانة واسعة من الدعاوى القضائية المتعلقة بهجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة. وتغير ذلك في سبتمبر الماضي عندما أبطل الكونجرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) الذي استخدمه الرئيس السابق باراك أوباما وتبنى قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب ما يسمح بالسير قدماً في مثل تلك الدعاوى القضائية.



تواجه المملكة العربية السعودية دعاوى قضائية جديدة تطالب بتعويضات قدرها ستة مليارات دولار أقامتها عشرات من شركات التأمين التي تسعى لتحميل المملكة المسؤولية عن أضرار لحقت بأعمال وممتلكات بسبب هجمات 11 سبتمبر 2001. والدعوى التي أقيمت في وقت متأخر يوم الخميس الماضي أمام المحكمة الجزئية الأمريكية في مانهاتن هي أحدث محاولة لجعل السعودية مسؤولة قانونياً عن تلك الهجمات. وتتهم شركات التأمين المملكة العربية

النفط يرتفع لكنه يظل منخفضاً بفعل التخمة

سجلت أسعار النفط ارتفاعاً محدوداً أمس الجمعة لكنها هبطت على أساس أسبوعي مع استمرار المخاوف بشأن فائض المعروض من الخام. وجرت تسوية العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي على ارتفاع قدره 27 سنتاً إلى 47.97 دولار للبرميل لكنه نزل 0.5 بالمئة على أساس أسبوعي. وجرى تداول نحو 390 ألف عقد لخام غرب تكساس الوسيط انخفاضاً من نحو 520 ألفاً في المتوسط خلال آخر 200 يوم. وجرت تسوية خام القياس العالمي مزيج برنت على ارتفاع قدره 24 سنتاً إلى 50.80 دولار للبرميل وأنهى الأسبوع منخفضاً 1.8 بالمئة. وظل النفط يتراجع لأكثر من أسبوعين بعد سلسلة من تقارير المخزونات الأمريكية تشير إلى أن تخفيضات الإنتاج التي نفذتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لا تحقق الأثر المرجو في تقليص وفرة الإمدادات العالمية. وقال مسؤول في وزارة الطاقة السعودية إن صادرات المملكة من النفط الخام إلى الولايات المتحدة ستهبط بنحو 300 ألف برميل يومياً في مارس مقارنة مع فبراير وتظل حول ذلك المستوى في الأشهر القليلة القادمة.



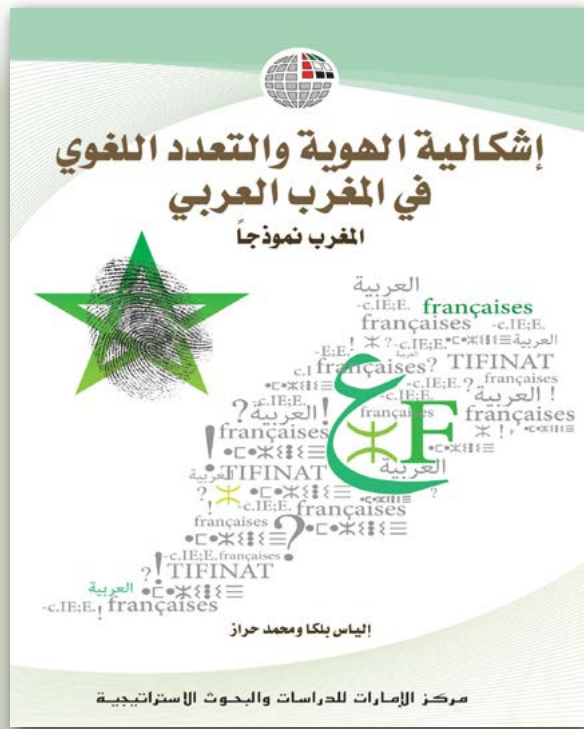
فنزويلا تزيد صادرات الوقود لحلفاء على الرغم من أزمة الإمدادات

السيارات بأنحاء البلاد منذ تعرض واحدة من أكبر مصافي العالم لانفجار قبل خمس سنوات. وقلصت حكومة الرئيس هوجو شافيز في ذلك الوقت الصادرات لتضمن توافر ما يكفي من الوقود في البلاد. ونتج نقص هذا الأسبوع بشكل أساسي عن مشاكل في مصاف ما بين حالات خلل فني وعمليات صيانة أدت إلى انخفاض إنتاج الوقود إلى النصف. وعلى عكس ما قبل خمس سنوات واصلت كراكاس تصدير الوقود إلى الحلفاء السياسيين بل وزادت حجم الشحنات الشهر الماضي على الرغم من التحذيرات داخل الشركة التي تديرها الحكومة من أن ذلك قد يتسبب في حدوث أزمة في الإمدادات المحلية.



أظهرت وثائق داخلية من شركة بي.دي. في.إس.ايه الحكومية للطاقة أن نقص البنزين في فنزويلا العضو في أوبك تفاقم بفعل زيادة صادرات الوقود التي تسمح بها الحكومة للحلفاء الأجانب ونزوح موظفين مهمين من الشركة. وتبيع فنزويلا لمواطنيها البنزين بأقل سعر في العالم. واستمر تدفق إمدادات الوقود على الرغم من تعرض قطاع النفط المحلي إلى حالة من عدم الاستقرار واشتداد الأزمة الاقتصادية في ظل إدارة الرئيس نيكولاس مادورو والتي جعلت البلاد تعاني نقصاً في إمدادات الكثير من السلع الأساسية. لكن ذلك الوضع تغير يوم الأربعاء الماضي عندما واجه مواطنو فنزويلا أول نقص في وقود

إشكالية الهوية والتعدد اللغوي بالمغرب العربي



تأليف: إلياس بلكا ومحمد حراز
تاريخ النشر: 2014

اللغة الفرنسية، وهي التي تسمى الفرانكفونية، فتم استعراض هذه السياسة وشرحها وبسط أساليبها وآثارها، والوظائف التي تقوم بها هذه اللغة في المجتمع المغربي. وتظهر الدراسة أنه بالرغم من محاربة الاستعمار الفرنسي للغة العربية، ومن تعثر سياسة التعريب في التعليم المغربي بعد الاستقلال، ومن سياسة الفرانكفونية اليوم، فإنها مازالت قادرة على أداء وظائفها الحضارية الثلاث: الوظيفة العقدية، والوظيفة الوحدوية، ثم الوظيفة الرسمية في الإدارة والإعلام، وفي كل مؤسسات الدولة. كما أنها مازالت تتمتع بمقومات مهمة؛ بوصفها لغة المسلمين في العالم، وينطق بها عدد ضخم عالمياً، فضلاً عن كونها اللغة الرسمية أو الوحيدة للعديد من الدول العربية. وبفضل هذه الميزات الحضارية تظل اللغة العربية الفصحى مؤهلة لأن تكون لغة التكامل الاقتصادي والسياسي، ولغة الفكر والعلم والإعلام. غير أن الوضعية الحالية للفصحى بالمغرب تمر بأزمة حقيقية جراء احتكار اللغة الفرنسية، خاصة للمجالات الحيوية في التعليم والإدارة والمؤسسات المالية

يعتبر موضوع الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي إشكالية مزمنة نظراً إلى التركيبة السكانية التي تتشكل من العرب والأمازيغ الذين تمازجوا وتعايشوا، مع احتفاظ جزء مهم من المنطقة بلهجاتهم وعاداتهم الأمازيغية الخاصة. كما عرف المغرب الكبير الاستعمار الفرنسي الذي مارس سياسات اقتصادية وسياسية إدارية ولغوية متقاربة. هذا الوضع الجغرافي والتاريخي الخاص فرض على المنطقة ما يعرف بـ «إشكالية الهوية». ولأن علاقة الثقافات المحلية لسكان المغرب العربي بالثقافة الفرنسية في قلب هذه المشكلة، فقد صار لقضية الهوية خصوصية أخرى، وهي أنها تطرح في إطار لغوي، بحيث لا يمكن الدخول إلى فهم مسألة هوية المنطقة ودراسة أصولها وآثارها من دون التوقف عند قضية مكانة اللغة الفرنسية بها. تفاوت دول المغرب الكبير في درجة الصلة بين الهوية واللغة، وليس في طبيعة المشكلة.

ولدراسة تلك المعضلة، يأتي موضوع هذا الكتاب عن العلاقة بين الهوية واللغة في المغرب الكبير، وآثار ذلك في التربية والتعليم؛ حيث إن المدرسة هي المحضن الرئيسي لأي محاولة نهضوية حقيقية. ولما كان التعليم يتأثر بنظرة المجتمع إلى نفسه، فقد أصبحت قضية الهوية لا تنفصل عن التعليم ومشكلاته، خاصة أن اللغة مكوّن رئيس في تشكيل هوية الشعوب.

وقد اختار الباحثان حصر الدراسة في المغرب لأنه المختبر اللغوي المثالي للمغرب العربي كله، وواحد من أهم المختبرات اللغوية على مستوى الوطن العربي، فهو أكبر بلد أمازيغي في العالم، وتنشط به الحركة الأمازيغية الحديثة التي أعادت طرح سؤال الهوية، وفيه أيضاً أقلية تعرف اللغة الإسبانية؛ ولذلك فإن وضعه اللغوي هو الأكثر تعقيداً والأصعب في الدراسة من جميع الدول المغاربية الأخرى، إلى درجة يمكن وصفه فيها بـ «الفوضى اللغوية». وإذا نجح المغرب في عقد صلح الهوية واللغة، خاصة على مستوى المدرسة، فمن باب أولى أن ينجح غيره من البلاد المغاربية والعربية.

وقد تم تخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لقضية الهوية، مع تركيز خاص على هوية المغرب الأقصى ومكوناتها وخصوصياتها. كما تحدث الفصل الرابع عن سياسة فرض

الثنائية اللغوية بين العربية والفرنسية أدت إلى نتائج سلبية، ورسخت ازدواجية غير متكافئة في الفرص والإمكانيات؛ ومن هنا، تبين فشل الخطة التعريبية المتعثرة، وغير المدروسة. لذلك يقترح الباحثان بدلاً منها نموذجاً رائداً، يتمثل في التعريب المدعوم بالتعدد اللغوي؛ ما يعين على وضع أسس متينة لاستقرار لساني متكامل، تحتل فيه العربية الفصحى موقعها المناسب، وتكون فيه اللغات الأمازيغية، أو اللغة الواحدة الممعبرة، لغات وطنية تُدرس وتُطور. وتكون فيه أيضاً اللغات الأجنبية لغات للدراسة لا للتدريس، مع ضمان هامش مهم من التعبير والتواصل الشفهي باللهجات العامية، في إطار متوازن ضمن سياسة لغوية وطنية فاعلة. ويمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها المؤلفان، فيما يأتي:

الانتماء المغربي العام إلى الوطن العربي وللحضارة الإسلامية، إما دينياً وتديناً، أو ثقافة وحضارة؛ ومن هنا، يجب أن يعي الجميع قيمة الإسلام في المجتمع المغربي، ودوره التاريخي في تأسيس الكيان الحضاري المغربي والحفاظ على تلاحمه ووحدته. لا بأس أن يكون للهجات والثقافات المحلية وجود معين في هذا الإطار، بما يحترم قضية التنوع الإنساني والثقافي، وبما لا يرتد على المبدأ الأول بالنقض والهدم؛ ولذا، لا ينبغي الوقوف ضد مسعى تقوية الأمازيغية وتطويرها، بل تجب مواكبة هذا المشروع بالتقويم والنقد البناء. ولا يجوز أن نضع العربية في مواجهة مع الأمازيغية، ولا مع العامية.

إن الانتماءات العروبية والإسلامية والمحلية (الأمازيغية) لا تلغي الانفتاح المتبصر على حضارات العصر وثقافته، كما لا تمنع من تعلم اللغات الأجنبية التي تحقق هذا الانفتاح، مادام لهذه اللغات وظائف معرفية محددة وواضحة، بحيث لا تطغى على اللغات الوطنية، ولا تنافسها على موقعها. يجب أن تكون العربية اللغة الوحيدة في بداية سلك التعليم الأساسي، ثم - في نهاية هذا السلك - يمكن إدراج الأمازيغية، بما أنها لغة وطنية. كما لا يجوز أن تكون الفرنسية اللغة الأجنبية المفضلة، بل يجب أن يكون للتلميذ خيارات متعددة؛ منها الإنجليزية.

كشفت الدراسات أن مشكلات الهوية والتعليم واللغات متشابهة جداً في المغرب العربي، إلى حدّ التطابق أحياناً؛ ولذلك من الأهمية بمكان أن تنسق الدول المغاربية سياساتها اللغوية من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة.

والإعلام؛ وهذا ما تسبب في ضعف أدائها الوظيفي في الحياة العامة؛ ولذلك، يقترح الباحثان بعض عناصر خطة وطنية فاعلة للسياسة اللغوية للنهوض العلمي والحضاري بالعربية.. هذا وغيره كان موضوع الفصل الثاني.

وقد زاد اقتراح العامية الدارجة؛ بوصفها بديلاً للعربية الفصحى في إضفاء تعقيد آخر على المشكلة. ولذلك عقد المؤلفان الفصل الثالث لهذا الموضوع؛ ليوضح أن هناك دعوة لاستعمال العامية في جميع المجالات، وأن أصحابها يحاولون التنظير لها والتأصيل اللساني لاستخدامها، فيزعمون أن العربية الفصحى لغة وافدة، بينما الدارجة هي اللغة الوطنية الحقيقية، كما أنها لغة قائمة لذاتها منفصلة عن الفصحى. ويديرون صراعاً لغوياً عبر وضع اللغة العربية وحدها في جانب، ووضع الفرنسية والعامية والأمازيغية مجتمعة في جانب مقابل.

ويتحدث الفصل الخامس من الكتاب عن القضية الأمازيغية، فقد طرأ طارئ حديث جداً على الساحة المغاربية، وهو تبلور حركة سياسية وثقافية جعلت من الأمازيغية محور نشاطها وأساس مطالبها. وهذه الحركة تحاول بناء نوع من «القومية الأمازيغية»؛ وهي نوع غير متضح الملامح إلى الآن، لكن المؤكد أن اللغة الأمازيغية تشكل أساسه الأكبر، بل روحه حقاً. وهذا يوضح لماذا كان شعار «اللغة الأمازيغية» هو السائد لدى هذا التيار الفكري والسياسي منذ نشأته إلى اليوم، حتى صار المدخل الرئيسي «للهوية الأمازيغية» هو موضوع اللغة الأمازيغية. وبهذا انصبت الجهود على معيرة اللهجات الأمازيغية ومحاولة بناء لغة موحدة، ثم السعي إلى تدريسها بالمدارس العمومية ونشرها بالتدريج؛ بوصفها لغة وطنية أو رسمية؛ ولذلك، فالمسألة الأمازيغية تحتاج من الجميع إلى وقفة هادئة للتأمل والمراجعة.

أما الفصل الأخير فكان عن إشكالية لغة التدريس في المدرسة المغربية، وفيه يشير المؤلفان إلى أن العربية الفصحى لا ينبغي أن تخضع للمنافسة؛ جراء التعدد اللساني، على اعتبار أن العامية تظل لغة داعمة للغة العربية الفصحى، عبر الوظائف «الحياتية» والوجدانية فقط، ولا يمكن لها أن تكون لغة المضامين العالية المرتبطة بالدين والفكر والعلم والتقنية والثقافة. وكذلك ليس في مقدور الأمازيغية أن تقوم بالدور الوظيفي الذي تقوم به الفصحى؛ كون الأمازيغية توظف فقط في ملامسة الاتصال في إطار محيط اجتماعي معين بحسب الجهة الجغرافية. كما أن